التعليم الأولي في المغرب

فريد أمعضشو

يُقصد بـ«التعليم الأولي»، في أدبياتنا الرسمية، ذلك التعليم الذي يتلقاه الطفل قبل التحاقه بالمدرسة الابتدائية، حين يكون عُمره متراوحاً بين أربع سنوات كاملة وست سنوات. وتجعله منظمة اليونيسيف مُرادِفاً «للتعليم الأساسي» (Enseignement fondamental)؛ من منطلق أنه «يكفل للطفل التمرس على طريق التفكير السليم، ويؤمّن له حدّا أدنى من المعارف والمهارات والخِبرات التي تسمح له بالتهيُّؤ للحياة، وممارسة دوره كمُواطن مُنتِج» (المنهل التربوي، 1 /352، بتصرف).

ويهدف التعليم الأولي – كما جاء في المادة 63 من «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» – إلى «تيسير التفتح البدني والعقلي والوجداني للطفل، وتحقيق استقلاليته وتَنْشِئَته الاجتماعية؛ وذلك من خلال:

1- تنمية مهاراته الحسية الحركية والمكانية والزمانية والرمزية والتخيّلية والتعبيرية.

2- تعلم القيم الدينية والخُلُقية والوطنية الأساسية.

3- التمرُّن على الأنشطة العملية والفنية (كالرسم والتلوين والتشكيل ولعب الأدوار والإنشاد والموسيقى).

> أهمية هذا التعليم بالنسبة إلى الطفل؛ لكونه يهيّئ هذا الأخير للانتقال، بسَلاسة وفعّالية، إلى الطور التعليمي المُوالي، بعد تزويده بجملة من المبادئ الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، ونقله، بتدرُّجٍ، من محيطه الأسريّ المحدود للانفتاح على العالم الخارجي، واكتشاف الواقع المجتمعي الذي يعيش في كنفه، ونسْج علاقات بَيْنية أو متعددة بين أقرانه.

4- الأنشطة التحضيرية للقراءة والكتابة باللغة العربية، خاصة من خلال إتقان التعبير الشفوي، مع الاستئناس باللغة الأمّ لتيسير الشروع في القراءة والكتابة باللغة العربية».

ومن هنا تتأكّد لنا أهمية هذا التعليم بالنسبة إلى الطفل؛ لكونه يهيّئ هذا الأخير للانتقال، بسَلاسة وفعّالية، إلى الطور التعليمي المُوالي، بعد تزويده بجملة من المبادئ الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، ونقله، بتدرُّج، من محيطه الأسريّ المحدود للانفتاح على العالم الخارجي، واكتشاف الواقع المجتمعي الذي يعيش في كنفه، ونسْج علاقات بَيْنية أو متعددة بين أقرانه. كما يروم التعليم الأولي غرْس مجموعة من القيم في نفوس الأطفال، وتدريبهم على أنشطة متنوعة سَعياً إلى تنمية مهاراتهم وقدراتهم ومداركهم. وإن هذه الأهمية الأكيدة لَتتّضح، بصورة أجلى، عند مقارنتنا بين تحصيل متعلم استفاد من التعليم الأولي وبين تحصيل آخرَ لم يستفد منه، أو لم تُتَح له فرصة الاستفادة منه، لسببٍ من الأسباب؛ إذ يكون تحصيلُ الأول، في الغالب الأعمّ، أكثر وأنجعَ، وقدرتُه على التفتح والاندماج ومسايرة العملية التعليمية أكبرَ؛ الأمرُ الذي يَحُول دون تحقيق مبدإ تكافؤ الفرص بين أطفالنا الذين يَلِجُون المدرسة الابتدائية! ولتَلافي هكذا وَضْع، نجد الميثاق يلحّ على ضرورة مرور الطفل بمحطة التعليم الأولي؛ إذ ينصّ، في مادته 64، على أن الذين يحقّ لهم الالتحاق بهذه المدرسة هم الأطفال الوافدون من التعليم الأولي، أيّاً كان نوعه. وبما أننا – في المغرب – نعيش مرحلة انتقالية – نأمُل ألاّ تطول كثيراً – يميِّزها الإرساءُ التدريجيّ للهَيْكلة الجديدة المُتبنّاة، رسْميّا، في قطاع التربية والتعليم، فقد سُمِح لأيّ طفلٍ استكمل السنة السادسة من عمره، سواء أكان مُسْتفيداً من التعليم ما قبل المدرسي أم لا، بالتسجيل في المدرسة الابتدائية. وإذا أبان الطفل ابنُ ستّ سنوات، لدى التحاقه بهذه المدرسة، عن مؤهلات وقدرات ومهارات تميزه من سائر زملائه في الفصل، ممّا اكتسبه خلال مرحلة التعليم الأولي، فإنه يمكن الإسراع في ترقيته لمتابعة دراسته في مستوى أعلى، بعد إخضاعه لفترة ملاحظة. فقد ورد في المادة 67 من الميثاق أنه، خلال المرحلة الانتقالية المُشار إليها سابقاً، «يتمّ تسريع وتيرة الارتقاء الدراسي للأطفال الذين تابعوا التعليم الأولي، بعد مرحلة للمُلاحظة مدّتُها ثلاثة أشهر. ويتضمّن هذا التسريعُ إمكانَ انتقالهم المباشر إلى مستوى أعلى في المدرسة الابتدائية، وَفق شروط تربوية موضوعية محدّدة».

إن الوزارة الوَصيّة على الشأن التربوي والتعليمي ببلدنا تسعى إلى جعْل التعليم الأولي حلْقة أساسية، ومحطة إلزامية في نظامنا

التعليمي؛ بحيث يمرّ بها جميع أطفالنا، في الحواضر كما في البوادي والمناطق النائية، بمجرد بلوغهم سنَّ الرابعة، ويستفيدون من برنامج دراسي موحّد، ومن أنشطة تربوية تُعِدُّهم لولوج المدرسة الابتدائية بحُظوظ متساوية ومتكافئة في مواصلة المسير الدراسي، وتجَنِّبهم التَّكرار والهدْر المدرسي. بل إن تعلُّمَهم في هذه المدرسة امتداد واستمرار لتعلماتهم في مرحلة التربية الأولية، وتطويرٌ وتعميق لها. ولذلك، نصّ الميثاق، في مادته 60، على «دَمْج التعليم الأولي والتعليم الابتدائي لتشكيل سَيرُورة تربوية مُنسجمة، تسمّى «الابتدائي»، مدّتُها ثماني سنوات، وتتكوّن من سلكين»؛ يُدْعى أوّلُهما «السلك الأساسي»، ويتوزّع إلى شطرين، قوامُ كلٍّ منهما سنتان؛ يشكل الأول ما يسمى «التعليم الأوّلي»، على حين يمثل الثاني، الذي يقابل السنتين الأولَيَين من التعليم المدرسي الابتدائي، «السلك الأول من التعليم الابتدائي»، وقد جعل الميثاق هذه السنوات الأربع «مرحلة إدماج وتهْيِيء للمتعلم؛ تُعِدُّه وتؤهّله لمتابَعة دراسته بكيفية سليمة» (الكتاب الأبيض، الجزء الثاني). ويُطلَق على الثاني اصطلاح «السلك المتوسّط»، ويمتدّ من السنة الثامنة إلى السنة الثانية عشْرة من عمر المتعلم، كما يُدعى «السلك الثاني من التعليم الابتدائي».

إن هذا الطموح «الرسمي» يظل بعيداً عن الواقع بكثير! ذلك بأن نسبة الأطفال المغاربة، ما بين 4 و 5 سنوات، المستفيدين من التعليم الأولي، وفق برنامج تربوي عصري، لا تكاد تتجاوز العُشُر؛ كما سجّل المجلس الأعلى للتعليم في تقريره الأول الشهير، عامَ 2008، على الرغم من أن هذا التعليم يشكل أحدَ الأوراش التي تحظى بأولوية ظاهرة، عالميا، في أي إصلاحات تربوية حقيقية. كما أن التعليم الأولي العمومي لدينا، إلى حدّ الآن، يعاني من عدة معيقات وإشكالات وتعثرات هيكليا وتنظيميا وتشريعيا وماديا وماليا وبشريا؛ مِنْ مِثل النقص الملحوظ على مستوى البنيات التحتية، وضعف تأهيل المُرَبّين. كما أن المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، بوصفها تجربة جديدة تُعلَّق عليها آمال عِراضٌ للرقي بقطاع التعليم المغربي، تتوفر على مسلك لتأهيل أطر هيأة التدريس في التعليم الأولي والتعليم الابتدائي، ولكنّ الواقع الفعلي يؤكد أن الاهتمام، في هذا التكوين والتأهيل، يركز – عبر أغلب مجزوءاته المدرَّسة – على التعليم في المدرسة الابتدائية (من ستّ إلى اثنتي عشْرة سنة)! الأمرُ الذي يدعو إلى بذل جهود إضافية – على أكثر من مستوى – للنهوض بالتعليم الأولي نظريا وعمَليا؛ بحيث يلزم تخصيص ما يكفي من المجزوءات لتكوين الأساتذة المتدرِّبين فيه، وإعدادهم لمُباشَرَة عملهم فيه إذا أُسْنِدت إليهم أقسام في الطور التمهيدي، سواء الأول أو الثاني، بَدَلَ الاقتصار على

تدريسه في مجزوءة واحدة، داعمة لا رئيسة؛ كما هو الشأن الآن، تستهدف تحقيق كفاية مِهْنيّة أساسية لدى الأساتذة المتدربين هي «التمكن من المعارف الوظيفية المرتبطة بخُصوصيات التعليم الأولي لتخطيط وتدبير وتقويم مختلف الوضعيات التعلمية المرتبطة به». كما يلزم توجيه عناية الأساتذة المكوِّنين لهذه المجزوءات بحثا وتدريسا وتكويناً ومُصاحَبةً. ومن جهتها، فالوزارة مَدْعُوة إلى توفير البنيات الضرورية لاستثمار هذه الكفاءات المُكوَّنة، وإلى تسريع وتيرة مجهوداتها في هذا الميدان، في أفق تحقيق رهانها الإستراتيجي الكبير، أو الاقتراب من ذلك على الأقل، وهو تعميمه والارتقاء به إلى مستوى تطلعاتنا جميعاً. وتجدر الإشارة إلى أن «البرنامج الاستعجالي» كان قد دعا، في أول مشاريع المجال الأول (E1.P1)، إلى «تطوير التعليم الأولي»، عبر اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات الحقيقية؛ لما يكتسيه هذا التعليم من أهمية بالغة في اللحظة الراهنة خصوصاً.

وإذا كان هذا حال التعليم الأولي العمومي لدينا، إلا أنّ المُسجَّل، واقعيا، تفوّق التعليمين الأوّليّين التقليدي والعصري عليه كمّا وكيفاً. فقد أثبتت إحصاءات أن هذا التعليم ما قبل المدرسي يهيمن عليه، في بلدنا، التعليم التقليدي (66.6%)، ذو الجذور الممتدّة في تاريخنا، والذي كان – وما زال – يتحقق في «المْسِيدْ» والمسجد والجامع والكُتّاب، ولا يخفى على أحد منّا قيمة هذا التعليم وأهميته على امتداد أجيال وأزمان؛ فداخل فضاءاته تلقّى آباؤنا وأجدادُنا مبادئ القراءة والكتابة والحساب، وتشرّبوا القيم الدينية والخُلُقية والوطنية وغيرها، وحفظوا القرآن الكريم ونصيبا وافراً من الحديث النبوي والمتون العلمية ونحو ذلك. بل إنّ علماءَنا الأفذاذ، في شتى حقول المعرفة، قد تخرّجوا من هذه «المدارس»، التي لم تكن تكتفي بتعليم أبناء الأمة وتكوينهم، بل بلغ إشعاعها العلمي والحضاري الآفاق؛ فكان يقصدها طلاّبُ العلم من كل حدب وصوب للنَّهَل من مَعين علمائها وفقهائها (حالة القرويين أنموذجاً). ولسْتُ مُبالغاً إذا قلتُ إن كثيراً من مخْرَجات هذا التعليم أرقى وأجود، بدرجات، من مخْرَجات باقي أصناف التعليم الأولي. ويلي التعليم التقليدي، حسب تلك الإحصاءات نفسها، التعليم الأولي العصري، الذي يمارَس في رياض الأطفال (تجربة حديثة العهد عندنا) وفي مدارس التعليم الخصوصي، بنسبة مئوية مقدّرة بـ 27.8، وبعده – بطبيعة الحال – نظيرُه في القطاع العمومي (5.6%).

وعلى الرغم من ذلك، فإننا نلحظ – في العقود الأخيرة – اهتمام المغاربة بالتعليم الأولي، وحرْصهم على إدخال فِلَذ أكبادهم إلى رياض الأطفال ومؤسسات التعليم

الأولي، متحمّلين – في سبيل ذلك – أعباء مالية إضافية أحياناً كثيرة؛ لوعيهم بفوائده الكثيرة التي تتصدّرُها تهيئة هؤلاء الصغار، من كافة النواحي، للانخراط بإيجابية في المرحلة التعليمية الآتية. ولا يجب أن نغفل ما للتحولات التي شهدها بلدُنا، كذلك، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أثر حاسم في تزايد الاهتمام بهذا التعليم المبكّر، لاسيما حين تفرض الظروف، مثلاً، خروج الأبوين معاً إلى سوق الشغل...

ويتوقف رقيّ التعليم الأولي، وتوفُّقه في إعطاء نتائج جيّدة، ونجاح المدرّسين أو المُرَبِّين فيه، على مراعاة جملة من الأمور، والاهتداء إلى أقوم الاختيارات البيداغوجية والديدكتيكية في أثناء ممارسة العملية التربوية والتعليمية خلال فترة التعليم ما قبل المدرسي؛ إذ إن المربّي يتعامل مع طفل ذي خصوصيات كثيرة، بيولوجيا ونفسيا وانفعاليا وذهنيا واجتماعيا وحِسّحَركيّاً؛ لذا، فإن عليه التفطُّن لهذه المِيزات الطفولية، وأخذها في الاعتبار الكامل، لدى مزاولته عملَه داخل الرياض أو مؤسسات التربية الأولية، وعدم معاملة هذا الطفل بالنهج الذي يُعامَل به متعلّمو المدرسة الابتدائية أو ما بعدها. وسيكون عمله أنجع، وأداؤه أنجح، كلما حَصَّل دراية كافية بالسيكولوجيا وعلم الاجتماع وعلوم التربية، مع تركيزٍ خاصّ على ما له صلة بسيكولوجية الطفولة. ومن المعلوم أن عالم النفس السويسريّ جان بياجيه (J.Piaget) يُعَدّ أحدَ أبرز دارسي هذه المرحلة من حياة المتعلم الصغير، المُتَعَمِّقين في رصد تطور التفكير لديه، وفي بيان كيفية سعيه إلى تحقيق التوازن مع الخارج عبر جملة من الآليات. وقد خَلَص من دراسته هذه الطفولةَ إلى تقسيم مسار تطور الفكر لدى الطفل إلى أربع مراحل عُمْرية معروفة، تتوافق ثانيتها – وهي مرحلة ما قبل العمليات الحسية أو العيانية – مع فترة التعليم الأولي غالباً، وهي نفسُها التي يسمّيها د. أحمد أوزي "الطفولة المبكِّرة"، التي يمتاز تفكير الطفل خلالَها بحِسّيته ومحدوديته وكلّيته، ويشرع هذا الصغير في اكتشاف العالم الخارجي والبيئة المُحيطة به، وإدراك العلاقات والضوابط الاجتماعية. كما أنها مرحلة بناء شخصية الطفل شعوريا ولاشعوريا، وإقباله الكبير على اللّعب... وعلى هذا الأساس، فإن ثمة عدداً من الحاجات لدى طفل التعليم الأولي، لا مناص للمربي من مراعاتها خلال عمله التربوي التعليمي، وقد أجملها "الدليل البيداغوجي للتعليم الابتدائي" في الآتي:

1- الانتقال من مجال التمركز حول الذات إلى مجال إدراك الذات.

2- اكتشاف قدراته وتغيراته الجسمية.

3- تحديد علاقته بالنسبة إلى الآخَرين، وبالنسبة إلى الأشياء المُحيطة به.

4- تأكيد شخصيته.

5- تنمية مؤهّلاته الشخصية.

6- تنمية ثقته بنفسه وبالآخرين.

7- تنمية مهاراته الجسدية الحركية والمكانية والرمزية والزمانية والتعبيرية.

8- الأمن والطمأنينة.

ويستدعي تقديمُ أنشطة تربوية ملائمة لهذا الطفل، مُتّسِمة بنجاعتها وجدواها المؤكّدة، العملَ بمقتضى عدد من المُقارَبات البيداغوجية الفعّالة، وفي طليعتها – كما يذكر جميل حمداوي – بيداغوجيا الكفايات، وهي المدخل المُتبنّى رسميا في مختلف أطوار التعليم المدرسي بالمغرب، وبيداغوجيا التنشيط، والبيداغوجيا الفارقيّة، ونظرية الذكاءات المتعددة، والدراما التعليمية، وغيرها من الطرائق المهمّة، علاوة على بيداغوجيا اللّعب، علما بأنّ طفل هذه المرحلة أكثرُ إقبالا على الألعاب، وأمْيَلُ إلى التعلم من خلال اللعب والرسم والتلوين وسرد الحكايات الخيالية والرياضة البدنية... ومن هنا، نرى انبناء برامج التعليم الأولي، في البلدان المتقدمة خاصة، على هذه الأنشطة الحسّية الهادفة، بخلاف ما يُرْصد، أحياناً، في تعليمنا الأولي – كما يسجّل د. حمداوي – من تركيز على شحن أذهان الأطفال بالمعارف والأفكار، في مقابل تراجُع درجة اعتماد الألعاب التربوية!

ويدعو الكاتب، بإلحاح، إلى إيلاء اللعب عناية كبرى في مرحلة الطفولة المبكرة، وإلى اتخاذه سبيلَ الطفل إلى التعلم والاكتساب والتفتح وبناء شخصيته، ما دام هذا الطفل "كائناً لعبيّا بامتياز"؛ على حدّ عبارة جميل حمداوي. ويعارض قضية إرغام هذا الطفل، في تلك الفترة من حياته، على التعليم...

وبالإضافة إلى هذا التدبير البيداغوجي، يستوجب التعليم الأولي تدبيراً ديدكتيكيا مناسبا وناجعاً أيضاً؛ بحيث إن منهج تنفيذ برنامجه المسطَّر، وتدريس موادّه ومكوِّناته، يختلف عن ذاك المُتَّبَع في المراحل التعليمية اللاحقة. وتفصيلُ ذلك – كما يوضح حمداوي – أنه يلزم، في المرحلة الأولية، تحديد أهداف البرنامج الدراسي المختلفة، ومضامينِه التي تركز على ما هو حسّي ويدوي، وعلى تمرير لائحة من القيم الأساسية. كما ينبغي تنويع الأنشطة التعليمية – التعلمية بما يراعي نمو الطفل المُستهْدَف بها من جميع النواحي، واختيار الوسائل الديدكتيكية التي تمتاز بطابع التشخيص، الذي يسْمَح بمُخاطَبَة حواسّه، بعيدا عن أي تجريد يتجاوز قدراته العقلية والذهنية، وتوظيف الطرائق الفعالة والمعاصرة المناسبة، واعتماد أشكال وصيغ تقويمية متعددة ومتنوعة قادرة على تحقيق الغايات المَرْجُوة من القياس والتقويم...